

الإحصاء الفلسطيني يعلن عن نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، 2018

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مقرة الرئيسي للجهاز بمدينة رام الله اليوم الاثنين 2018/12/10 نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي بمشاركة عدد من مؤسسات الامم المتحدة وفي مقدمتها منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ووكالة الغوث الدولية، اضافة الى الممثلة الهولندية واتحاد لجان العمل الزراعي كشركاء في هذا المسح وممثلي الوزارات والمؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة.

وافتتحت الورشة معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، مرحبة بالحضور، حيث أشارت أن هذا المسح في دورته الحالية "الثالثة" تم تنفيذه باستخدام أسلوب تتبع العينة "Panel Sample"، والتي تعد تجربة ريادية متميزة ليس على صعيد المنطقة فحسب، وإنما على المستوى العالمي، وذلك باستهداف المسح للمرة الأولى نفس العينة المستهدفة في دورتي المسح السابقتين 2013 و 2015، الأمر الذي ساهم في توفير قاعدة بيانات شاملة حول واقع الأسر الفلسطينية المستهدفة لثلاثة دورات متتالية (2013، 2015، 2018) مما يتيح للباحثين والمعنيين تحليل المؤشرات بشكل تفصيلي برصد حجم التغيرات التي طرأت على الأسر المستهدفة بالنسبة لكافة المؤشرات التي يشملها المسح.

وأشارت د. عوض أن هذا المسح يهدف إلى توفير بيانات تفصيلية حول بعض المؤشرات التي يغطيها المسح والتي من أهمها: نمط الأسرة الاستهلاكي، الطرق التي تستخدمها الأسر للسمود والتكيف مع أوضاعها الاقتصادية بما فيها المساعدات التي تتلقاها، واقع معاناة الفرد الفلسطيني، إضافة الى المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتي من أهمها معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي سيسهم في رفد الحكومة ومؤسساتها المختلفة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بالبيانات اللازمة لتوجيه الخطط والبرامج والتدخلات والسياسات بما يخدم مصلحة الأسر الفلسطينية، إضافة الى المساهمة في تحديث قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة ونظام المراقبة الاحصائية بما يستجيب للاحتياجات الوطنية التي تم تحديدها ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.

وطالب رئيس الإحصاء الفلسطيني كافة الشركاء والمهتمين بالاستغلال الأمثل لبيانات هذا المسح عبر ترجمتها إلى خطط وبرامج تنعكس إيجاباً على حياة المواطن الفلسطيني

وجاءت النتائج على النحو الآتي:

اظهرت النتائج أن ثلث الاسر الفلسطينية حصلت على قروض/سلف/دين (خلال 12 شهرا الماضية)، تتوزع بواقع 21% من الاسر في الضفة الغربية و53% من الاسر في قطاع غزة.

كما أفادت 64% من الأسر في فلسطين ان المصدر الرئيسي للدخل لها هو الرواتب والاجور، فيما شكلت المشاريع الاسرية (غير الزراعية) ما نسبته 9% كمصدر رئيسي للدخل، ونسبة مماثلة لممارسة نشاط زراعي نباتي، و6% منها مارست نشاط زراعي حيواني خلال 12 شهرا الماضية. كما أن هناك 8.0% من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها عملت في مشروع اقتصادي خاص خلال 12 شهرا الماضية.

وأشارت النتائج إلى أن 31% من الأسر أو أحد أفرادها في فلسطين قد تلقت مساعدات خلال العام 2018، وذلك بواقع 10% في الضفة الغربية، و69% من الأسر في قطاع غزة. حيث كانت 38% من المساعدات التي تلقتها الأسر هي مساعدات غذائية، إضافة الى 17% من المساعدات كانت على شكل شكل طرود غذائية/ كويون مواد غذاء، أما المساعدات النقدية فشكلت ما نسبته 26%. وقد أشارت نتائج المسح ان 35% من المساعدات مصدرها وكالة الغوث الدولية، فيما كانت وزارة التنمية الاجتماعية مصدرا لـ 25% منها إضافة الى 4% من وزارة أخرى.

وعن أبرز التحديات المتعلقة بظروف الأسر الاجتماعية والإقتصادية، تشير النتائج إلى أن 54% من الأسر في قطاع غزة تعاني من انقطاع خدمة توفر المياه، كما تشير البيانات إلى أن 51% من الأسر في قطاع غزة غير قادره على دفع تكاليف علاجهم مقابل 10% في الضفة الغربية، إضافة الى ذلك فإن حوالي 37% من الأسر في قطاع غزة غير قادره على تلقي العناية الصحية بسبب ضعف توفر المعدات أو المستلزمات الطبية مقابل 7% في الضفة الغربية، كما أن 36% من الأسر في قطاع غزة فقدت جزء أو كل دخلها مقابل 8% في الضفة الغربية، ويعاني 35% من الأسر في قطاع غزة من تأخر دفع رواتبهم مقابل 6% في الضفة الغربية.